الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

21 **ربيع أول** 1436 –12 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

نسائية هيئة حقوق الإنسان بحائل تقيم ورشة عمل حول حقوق السجينات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1012340

حائل - منال الزايد
أقام فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة حائل (القسم النسوي) ورشة عمل عن (حقوق السجينات) تهدف إلى التعريف بأهم القواعد الرئيسة في معاملة السجناء وأهمية مراعاة حقوق السجينات كونها أحد أسس تحسينهن من الناحية النفسية مما ينعكس إيجابا على عاملهن وسلوكهن في فترة ما بعد السجن في المجتمع.
حضر الورشة المشرفات الاجتماعيات من إدارة السجون بمنطقة حائل والمشرفات من وحدة الحماية بالشؤون الاجتماعية ومتخصصات بعلم الاجتماع من جامعة حائل ومشرفات من دار الفتيات بحائل.
وقد تم الاتصال هاتفيا بعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف العام على فرع حائل د. محمد بن عبد الكريم السيف للحديث عبر الهاتف المسموع للورشة النسائية عن أهمية هذه الورشة وعن دور الهيئة و إيمانها بحقوق السجينات وكرامتهن وتحقيق الاحتياجات النفسية والصحية والثقافية والرياضية لهن داخل السجن وكذلك عن دور هيئة حقوق الإنسان في المتابعة للجوانب الإجرائية والمعيشية والصحية للسجينات وأسرهن في مختلف مناطق المملكة وعن سعي فرع المنطقة الشرقية لعمل هذه الورش في مناطق المملكة لتحقيق هذه الأهداف.
بعدها تداول الحاضرات للورشة الحديث في كثير من المحاور التي تفضي إلى تحقيق هذه الأهداف النفسية والصحية والثقافية.

• حقوق الإنسان" في ورشة • الاتجار بالبشر"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/12/article_921960.html

الاقتصادية» من الرياض»
تعقد اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان غدا ورشة تدريبية في مدينة الرياض حول الاتجار بالأشخاص وفقاً لمنظومة الأمم المتحدة وبرنامجها العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأوضح بدر بن سالم باجابر الأمين العام للجنة أن عقد هذه الورشة يأتي ضمن جهود التعاون الدولي لرفع مستوى الوعي بجرائم الاتجار وطرق مكافحتها، وستعقد هذه الورشة التدريبية بالتعاون مع مكتب مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات في دول الخليج العربية.
وأفاد أن الورشة تهدف لدعم وتنمية قدرات العاملين في الجهات المسؤولة عن إنفاذ الأنظمة والقوانين، وذلك للارتقاء بالجهود المبذولة لمكافحة هذه الجريمة البشعة. يذكر أن اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص مشكّلة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 20/ 7 /1430هـ ويرأسها رئيس هيئة حقوق الإنسان وتضم في عضويتها ممثلين من وزارة

الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الثقافة والإعلام، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، وللجنة أمانة عامة تعد الجهاز التنفيذي لها.

فيلم عن التحرش يجرح طفولة فرح

الادعاء العام تحقق في اتهام والدها شركة إنتاج باستغلالها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=211573&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

حقق هيئة التحقيق والادعاء العام في مدينة جدة في شكوى تقدم بها مقيم يتهم فيها شركات إنتاج فني باستغلال ابنته القاصر "فرح" في تسجيل مشاهد توعوية تتعلق بالتحرش.

وطبقا لمصادر مطلعة تحدثت إلى "الوطن"، فإن القضية التي تنظرها جهات التحقيق، وتشترك بمتابعتها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الثقافة والإعلام، تعود إلى اكتشاف والد الطفلة التي تبلغ من العمر تسع سنوات، انتشار مشاهد فيلم يتحدث عن التحرش الجنسي وتظهر فيه طفلته دون أن يعلم بذلك، في وقت تشير المعلومات إلى أن أحد أفراد العائلة هو من ذهب بالطفلة إلى إحدى شركات الإنتاج وأرغمها على العمل.

من جهته، قال والد "فرح" إنه صدم بعد مشاهدته مقاطع ترويجية للفيلم تظهر فيها طفلته دون أخذ موافقته أو حتى علمه، وهو ما دفع به للتقدم بشكوى إلى وزارة الثقافة والإعلام والشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، مطالبا بسرعة التحقيق في الواقعة.

ولفت والد فرح إلى أنه تقدم بالأدلة القانونية والشرعية والنظامية كافة التي تؤكد عدم مشروعية التعدي على حرمة الأطفال بهذه الطريقة.

تنظر هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة حاليا شكوى تقدم بها مقيم متزوج من سعودية ضد عدد من شركات الإنتاج الفني بعد أن استخدمت ابنته القاصر في تمثيل مشاهد توعوية تتعلق بالتحرش.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن القضية التي تنظرها عدد من جهات التحقيق والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الإعلام تعود إلى اكتشاف والد الطفلة التي تبلغ من العمر تسع سنوات، انتشار مشاهد لفيلم يتحدث عن التحرش الجنسي وتظهر فيه الطفلة دون أن يعلم الأب بذلك. وعلمت الصحيفة أيضا أن أحد أفراد العائلة هو من ذهب بالطفلة إلى إحدى شركات الإنتاج وأرغمها على العمل مع هذه الشركة دون علم والدها.

من جهته، قال والد "فرح" في تصريحات إلى "الوطن": "صدمت بما شاهدته من ترويج للفيلم الذي تظهر فيه طفلتي من دون أن أعرف أو أن يأخذوا موافقتي الشفهية أو الخطية، الأمر الذي دفعني إلى التقدم بشكوى إلى وزارة الثقافة والإعلام والشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، مطالبا بسرعة التحقيق بالواقعة".

وأضاف: "شركة إنتاج إعلامي دربت ابنتي وهي طفلة بريئة ليتم الاتجار بها بهذه الطريقة، وخصوصا أن الفيلم الذي أنتجوه يتحدث عن التحرش الجنسي وهو أمر لا أقبل به، فقد علموها أمورا وحركات تؤذي المشاعر والسمعة وتم استغلالها للقيام ببعض الأعمال الفنية التي لا تليق بسنها، إذ اتخذت الشركة المنتجة للأفلام أسلوب الدعاية البشعة للترويج لفيلم بدعوى التحذير من التحرش وأجبروا ابنتي على خلع ملابسها والقيام بحركات إيحائية".

واستدرك قائلا: "قدمت كل الأدلة القانونية والشرعية والنظامية التي تؤكد عدم مشروعية التعدي على حرمة الأطفال ووجوب حمايتهم، إلى جانب بعض الأضرار التي تعرضت لها ومنها تشويه سمعته ممن شاهدوا هذا الفيديو وقد بلغ عددهم نحو نصف مليون مشاهد".

واتهم والد الطفلة أيضا منتجي هذا الفيلم بالتسبب في هدم أسرته وإحداث صدع مدمر لعلاقته مع أبنائه وزوجته التي دام زواجه منها قرابة عشرة أعوام. وأضاف "هناك من دار من وراء ظهري وذهب بابنتي في غفلة مني وأظهرها في هذا الفيلم، وهذا ما سبب مشكلات كثيرة في أسرتي وألما لي لا يمكن تحمله".

من جهته، أكد أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز مستشار هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أن الواقعة تعد بندا من بنود الاتجار بالبشر والطفلة غير مسؤولة عن أفعالها وفيه سلب لحقوق الأب وولايته عليها ويعاقب القانون وفق نظام حظر الاتجار بالبشر وتنص بعض العقوبات بالسجن والغرامة المالية، ويقضي العقاب بحسب طبيعة الأدانة التي أساءت إلى سمعة الأب وعائلته وعلى حقوق الإنسان التعامل مع الواقعة بما يقتضيه الموقف.

.. ومستشار قانوني: تجاوز واتجار بالبشر

أعطى أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز، عمر الخولي، رأيا قانونيا في واقعة استغلال فرح لتسجيل فيلم عن التحرش، مؤكدا أنها تعد شكلا للاتجار بالبشر، لافتا إلى أن الطفلة غير مسؤولة عن أفعالها، ورأى في التجاوز سلبا لحقوق الأب وولايته عليها.

ولفت إلى أنه في حال ثبوت التهمة، فإن بعض القوانين تنص على إيقاع عقوبة السجن والغرامة المالية على المدان.

حقوق الإنسان والتعاون المشترك

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/01/12/1279204

جعفر الشايب

شكَّلت الاتفاقية التي وقعت بين المفوضة السامية لحقوق الإنسان وبين هيئة حقوق الإنسان في المملكة في عام 2012م نقطة تحوّل في التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات الحقوقية الدولية ونظيراتها المحلية. إذ يشكل العمل المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية ركيزة أساسية في دعم وتطوير العمل الحقوقي واستكمال منظومته البناءة من خلال الأنشطة والبرامج المنفذة.

وخلال العام الماضي نفذ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان سلسلة من الأنشطة في المملكة، تمثَّلت في تنظيم ورش عمل تدريبية حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وآليات وإستراتيجيات مكافحة الاتجار بالبشر، وإعداد التقارير في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة.

وتناولت آخر ورشة عمل أقيمت مؤخراً تدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان، ولعلها تكون من أهم البرامج المنفذة في هذا المجال، لما لها من تأثير أوسع وأشمل على الصعيد الحقوقي والعاملين فيه. يسعى هذا البرنامج إلى خلق كادر وطني قادر على تنفيذ أنشطة تدريبية وتوعوية لفئات عديدة في المجتمع السعودي حول حقوق الإنسان وحول مضمون الحقوق الواردة في الإتفاقيات الدولية.

من أهداف البرنامج التعرف على الالتزامات المترتبة على المملكة في إطار الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتطوير وبناء نواة لفريق عمل وطني في مجال حقوق الإنسان قادر على تطبيق المنهجيات المتعارف عليها عالمياً في مجال التدريب – كما جاء في مذكرة التفاهم -.

من الأوجه المهمة في البرنامج أنه شمل 40 مشاركاً من الجنسين يمثلون قطاعات رسمية وأهلية معنية بقضايا المرأة والعنف الأسري ومن ممثلي قطاعات الشباب والإعلام ومؤسسات مدنية أخرى. كما أن الفريق الذي قام بالتدريب شمل خبراء دوليين ومحليين تناولوا قضايا منها التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان، حقوق المرأة، ذوو الاحتياجات الخاصة، آليات الحد من التعذيب، أنماط الاتجار بالبشر، وحقوق الطفل، والتعامل مع الشبكة العنكبوتية في مجال حقوق الإنسان.

هذه البرامج وأمثالها تعبّر عن حاجة ملحة في المجتمع لتطوير معرفته وقدرات أبنائه للتعاطي السليم والمنهجي مع قضايا حقوق الإنسان سواء من قبل المسؤولين أو عموم المواطنين والفئات الفاعلة منهم.

لعل السؤال الذي يطرح نفسه ماهي الفائدة التي يمكن أن يجنيها المواطن من مثل هذه البرامج وهو قد يكون محاصراً بعديد من القضايا الحقوقية التي يرى بأن علاجها ليس ميسوراً أو سهلاً. وكيف تنعكس مثل هذه المبادرات والأنشطة عليه وعلى بقية المواطنين بصورة إيجابية، ليشعر بأنها تحسن من حقوقه ومطالبته بها.
هنا يأتي دور المؤسسات الحقوقية المحلية كهيئة حقوق الإنسان في مجال تفعيل هذه الرؤى والبرامج والأفكار لتعميمها على مستوى قواعد أوسع من المواطنين ونقل هذه الأفكار الحقوقية لتشكل أساساً في تعامل من بيدهم المسؤولية والسلطة مع بقية المواطنين.
عندما تتحول هذه البرامج إلى ممارسات مشروعة وهادفة لضمان حقوق المواطن والدفاع عنها، فإنها ستكون فعلاً حققت هدفها المطلوب وحوَّلت المجتمع بشكل عام إلى مجتمع يعرف حقوقه ويطالب بها وهناك من يضمنها له عبر آليات ومؤسسات فاعلة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

انتقادات "الرقابة والتحقيق" تضيف ساعة إلى دوام منسوبي "التربية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

ألزمت وزارة التربية والتعليم منسوبيها ومنسوباتها بالدوام الرسمي المُطبق في بقية القطاعات الحكومية، ليصبح موعد انصرافهم في الثانية والنصف ظهراً، بزيادة ساعة واحدة، مُستثنية من القرار المعلمين والمعلمات، الذين ينتهي دوامهم بانتهاء اليوم الدراسي. وتوعدت الوزارة المخالفين بـ «المحاسبة» و«الحسم من الراتب». ويأتي القرار الذي أصدره أخيراً، وزير التربية الأمير خالد الفيصل، إثر اتهام هيئة الرقابة والتحقيق، موظفي وزارة التربية بـ «عدم الالتزام بساعات الدوام»، وذلك إثر سلسلة جولات قام بها مفتشون من الهيئة.

وأوضح الفيصل في تعميم «عاجل» وزعته الوزارة أخيراً على منسوبيها كافة، بزيادة ساعات الدوام الرسمي للموظفين، ليصبح موعد الانصراف الثانية والنصف ظهراً، بدلاً من الواحدة والنصف. ما أثار «تضجراً» بين موظفي الوزارة.

وتداول موظفون الخبر وسط ذهول واستياء، مطالبين بـ «إعادة النظر في القرار الوزاري»، لافتين إلى أن «الإدارات النسائية ستعاني من مشكلات عقب القرار، لاسيما أن وصولهن إلى منازلهن سيكون في ساعات متأخرة».

وأشار التعميم الوزاري (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى ما يرد للوزارة من هيئة الرقابة والتحقيق وأفرعها في المناطق والمحافظات من نتائج جولات تفقد الدوام التي تنفذها الهيئة، وملاحظتهم حول «عدم التزام بعض منسوبي الوزارة وإدارات التربية والتعليم بأوقات الحضور والانصراف». وذكّرت الوزير بتعميم سابق أصدرته الوزارة حول أوقات الدوام يقضي بـ «تطبيق نظام البصمة الذكية للحضور والانصراف وفق الآلية المحددة لذلك».

وأكد أهمية «الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي للموظفين والموظفات كافة، تنفيذاً للأنظمة والتعليمات استناداً إلى ما قضى به قرار مجلس الوزراء بشأن تحديد فترات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية في مناطق المملكة كافة، بأن يكون الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية في جميع مناطق المملكة من السابعة والنصف صباحاً، وحتى الثانية والنصف ظهراً، وذلك على مدار فصول العام».

وشدد الفيصل على ضرورة «التقيّد بما قضى به قرار مجلس الوزراء، وأهمية الالتزام بالمواعيد للموظفين والموظفات كافة، من دون تمييز، تحقيقاً للمصلحة العامة، مؤكداً على الجميع «التقيّد بمواعيد الدوام الرسمي من بداية اليوم الدراسي إلى نهايته، والرفع بأسماء المتغيبين والمتأخرين لإدارة المتابعة في الإدارة، للتحقيق معهم ومحاسبتهم وفق النظام، وحسم أيام الغياب وساعات التأخير، تطبيقاً لما نصت عليه المادتان العاشرة والحادية عشرة من لائحة انتهاء الخدمة».

فيما رأت منتسبات للوزارة في القرار «عدم إنصاف، لما فيه من إرباك مع أزواجنا وأطفالنا، وسيحدث خللاً أسرياً، ففي السابق كنا في الثانية والنصف موجودات في منازلنا، ويكون الدوام انتهى، وحالياً سنصل إلى منازلنا ما يقارب الثالثة والنصف عصراً، فالمفارقة تبدو عجيبة ولا بد من الإنصاف في القرار».

«لجنة» تبحث مشكلات الإنشاء والصيانة في المدارس

عقدت اللجنة الدائمة للكشف عن المباني المدرسية في محافظة القطيف أول من أمس، اجتماعاً لمناقشة سلامة المباني المدرسية، برئاسة سكرتير المجلس المحلي في المحافظة حسين الصيرفي، وبحضور ممثلي اللجان في القطيف «الدفاع المدني والمرور والشرطة ومكتب التربية والتعليم والبلدية وشركة الكهرباء»، وذلك في مقر محافظة القطيف.

وناقش الاجتماع سلامة المباني المدرسية من الناحية الإنشائية للبنين والبنات، وحلول المشكلات التي تواجه الإنشاء والصيانة، كما ناقشت مشروع السلامة المرورية للواجهات الرئيسة للمدارس.

وأكدت اللجنة في اجتماعها ضرورة توفير متطلبات الأمن والسلامة بالمدارس واستيفائها للشروط، وأوصت بوضع جدولة زيارات دورية للمباني المدرسية التي يتجاوز عمرها الإنشائي خمسة أعوام. ويأتي هذا الاجتماع حفاظاً على سلامة وحماية منسوبي المدارس من الكادر التعليمي والطلاب والطالبات.

"التربية" تطلق مشروع "القسائم التعليمية" لطلاب التربية الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – سعد الغشام
تعتزم وزارة التربية والتعليم إطلاق مشروع برنامج القسائم التعليمية لرياض الأطفال والتربية الخاصة، الذي يهدف إلى توفير الخدمات التعليمية ذات الجودة العالية لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال.
وأوضحت «التربية» في بيان صحافي أمس، أن البرنامج سينفذ من خلال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم عبر مقدمي الخدمة في مناطق المملكة، وتتكفل الوزارة بدفع كلفة القسيمة للطلاب والطالبات.
واطلع وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل على عرض قدمته شركة «تطوير» عن المشروع، الذي يبدأ العمل به نهاية العام الحالي.
من جهتها، بينت شركة «تطوير» أن مشروع القسائم التعليمية يهدف إلى توفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال من خلال القسائم التعليمية وتحقيق توجه الدولة في رفع معدلات التحاق الأطفال ما دون سن التعليم، كما يهدف إلى تهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم العام والتربية الخاصة، وتوفير فرص وظيفية للمعلمين والمعلمات السعوديين في القطاع الخاص، والمساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم العام في مرحلة رياض الأطفال والتربية الخاصة.
وأوضحت أن متوسط عدد القسائم من خلال التقديرات المقترحة لقيمة القسائم التعليمية لرياض الأطفال نحو 7600 قسيمة في العام في حال التكفل بها بنسبة 100 في المئة، فيما بلغ متوسط عدد القسائم التقديري لرياض الأطفال 14600 في العام، في حال التكفل بنسبة 50 في المئة، وبلغ متوسط عدد القسائم التعليمية للتربية الخاصة نحو 10857 قسيمة في العام.
يذكر أن عدد الأطفال ذوي الإعاقة المستهدفين للتربية الخاصة بين 5 و 14 سنة نحو 106848 طفلاً.

"الشورى" يناقش خطط واستراتيجيات "الإسكان" في المرحلة المقبلة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
ينتهي غداً (الإثنين) موعد استقبال مجلس الشورى مقترحات المواطنين واستفساراتهم تمهيداً لعرضها على وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، خلال حضوره الجلسة العادية الخامسة التي يعقدها المجلس يوم الثلثاء المقبل. ويستمع أعضاء

المجلس خلال هذه الجلسة – بحسب وكالة الأنباء السعودية – إلى موجز من وزير الإسكان عن خطط ورؤى واستراتيجات الوزارة للمرحلة المقبلة، كما يجيب عن أسئلة واستفسارات الأعضاء عما يدخل في اختصاصات وزارة الإسكان.

وعملت لجنة الحج والإسكان والخدمات على حصر وتصنيف العديد من الاستفسارات والمقترحات التي تلقتها خلال الفترة الماضية في ما يختص بعمل وزارة الإسكان لطرحها خلال الجلسة، فيما يرحب المجلس باستقبال آراء المواطنين ومقترحاتهم على البريد الإلكتروني webmaster@shura.gov.sa أو على الفاكس رقم (0114816971).

من جانب آخر، يناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الرابعة التي يعقدها غداً (الإثنين) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي 1435/1434هـ.

ويصوت المجلس على مشروع اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال الموقتة واقتراح تعديل البند (أولاً) من المرسوم الملكي رقم (م/88) وتاريخ 1428/11/3هـ، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ما أبداه الأعضاء من مقترحات وآراء أثناء مناقشة الموضوع في جلسة سابقة.

ويصوت المجلس على توصيات اللجنة الصحية بشأن تقرير الأداء السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظرها بشأن ما أبداه الأعضاء من استفسارات ومقترحات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن درس رسم الكهرباء (القديم) البالغ 2 في المئة، المفروض على شركات الكهرباء لمصلحة البلديات بقرار مجلس الوزراء رقم 26 وتاريخ 1376/2/8هـ، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح نظام الأشغال العامة والبنى التحتية المقدم من عضو المجلس جبران القحطاني بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

العمل تعيد تنظيم طلبات استخراج تأشيرات "العمالة المنزلية"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1012256

الرياض - واس:

أعادت وزارة العمل تنظيم استقبال طلبات استخراج التأشيرات للعمالة المنزلية من مكاتب استقدام الأفراد التابعة لمكاتب العمل ، حيث اقتصر التقديم على صاحب العمل نفسه الذي يمكنه أيضاً التقديم عن طريق شركات ومكاتب الاستقدام الأهلية المرخصة المعلنة في موقع مساند www.musaned.gov.sa فيما يمكن للوكلاء عن الأفراد التقديم فقط عبر شركات ومكاتب الاستقدام الأهلية المرخصة ، وذلك لتسهيل الإجراءات وتطوير لخدمات العملاء .

وتسعى الوزارة من هذه الخطوة ، إلى تحسين الخدمة من خلال استخدام التقنية، والتي تضمن الحصول على الخدمة بشكل مباشر وسريع للعميل بغض النظر عن مكان إقامته أو منطقته ، إلى جانب ما تتيحه الخدمة الإلكترونية من إمكانية تقييم الخدمة المقدمة بهدف الإطلاع على رأي العميل وملاحظاته للتطوير والتحسين المستمر، كما تأتي هذه الخطوة امتداداً لما استحدثته الوزارة من إجراءات تطويرية عبر موقع "مساند"، والذي يحتوي على نظام إلكتروني تشترك فيه المكاتب المعتمدة ليتمكن الفرد من الاطلاع على قائمة المكاتب وعناوينها وتكاليف الاستقدام عن طريقها لاختيار الأنسب والحصول على الخدمة بشكل مباشر.

وأوضح وكيل وزارة العمل لخدمة العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ أنه بناء على ما ورد بالمادة 27 من لائحة شركات الاستقدام وتنظيم استقدام العمالة للغير وتقديم الخدمات العمالية، والتي تتضمن أنه يحق للمرخص له، بناءً على اتفاقه مع صاحب العمل في خدمات التوسط أو بموجب عقد آخر، أن يقدم خدمة استخراج تأشيرة عمل نيابة عن صاحب العمل وتجديدها وإلغائها ومتابعتها لدى الجهات المختصة، فقد أقرت الوزارة قبول طلب التأشيرة من صاحب الطلب

نفسه، أو من خلال الطلبات الإلكترونية المقدمة من مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية، وعدم قبول أي من الوكالات الفردية.

وأبان الصايغ أن الهدف من تطبيق القرار والذي بدأ العمل بموجبه منذ يوم الخميس 1436/3/10 هـ المحافظة على حقوق كافة الأطراف، وتسهيلاً للإجراءات المتبعة وتحسين الخدمة. وأكد الصايغ أنه لن يتم قبول تقديم أي طلب بشكل مباشر إلا من صاحب العمل بنفسه أما إذا كان مقدم الطلب نيابة عن صاحب العمل ولديه وكالة شرعية فيلزمه التوجه لمكاتب الاستقدام الاهلية ، داعياً المواطنين الراغبين في استخراج أو إلغاء التأشيرات التوجه مباشرة لإدارات استقدام التابعة للوزارة ، أو شركات ومكاتب الاستقدام الأهلية المرخصة.

•الصحة" تعيد دراسة دوام •الفترة الواحدة"بمراكز الرعاية الأولية

مسؤول بالوزارة حذر من عدم قانونيتها ..والموظفون يطالبون بالمساواة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م

اضغط هنا

نايف الحربي- الرياض

أكد مصدر مسؤول بوزارة الصحة لـ «المدينة» انه يجرى حاليا دراسة دوام الفترة الواحدة للعاملين في مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لها، بما يحقق خدمة المرضى واحتياجاتهم ،مشيرا إلى أن الدراسة تراعي ظروف واعتبارات العمل في ٢٣٠٠ مركز صحي بجميع مناطق ومحافظات المملكة .

وتتزامن تلك الخطوة مع تصريحات سابقة لمدير عام الشؤون القانونية بوزارة الصحة محمد بن علي الدوسري، نشرتها المدينة الأول من يناير الجاري حذر فيها من استمرار دوام الفترة الواحدة بجميع المراكز الصحية، مؤكدا أنه لا يتفق مع النظام، ويوقع الوزارة في حرج قانوني، وقال في خطاب وجهه لوزير الصحة د. محمد بن علي آل هيازع، إن ما قام به المكتب وفرق العمل التابعة له وما ورد في التعميم جانبه الصواب ولا يتفق مع صحيح النظام ومع لائحة الوظائف الصحية وإن ذلك التعميم قد يوقع الوزارة في حرج يترتب عليه صرف مبالغ مالية وفي حال رفع دعاوى قضائية أمام الجهات المختصة.

والى ذلك ابدى عدد من موظفي وموظفات المراكز الصحية دهشتهم من مغزى تصريح مدير الشؤون القانونية بوزارة الصحة محمد الدوسري الذي أشار فيه إلى عدم قانونية الدوام الحالى للمراكز الصحية متسائلين: أين كانت الشؤون القانونية من قرارات الدوام من عشرات السنين ولماذا التصريح وفي هذا الوقت بالذات؟

وقال الموظف سويد محمد الغامدي من صحة الباحة: قابلت مدير الشؤون القانونية محمد الدوسري سابقا في الوزارة وكان وقتها مستشارا وناقشته في قضية الدوام وقال لي: «يوم السبت إجازة ومحسوم بأمر ملكي» وأكد بأن دوامنا طيلة السنين الماضية غير قانوني.

دوام الفترة الواحدة

ويشير الموظف محمد رشيد من صحة القصيم إلى أن تغيير دوام المراكز الصحية لفترة واحدة من القرارات التي أتخذها وزير الصحة الأسبق حمد المانع عام 1426 أي قبل عشر سنوات، وتساءل: كيف صمتت الشؤون القانونية عشر سنوات على ذلك؟

وبين انه بعد فترة من سريان قرار دوام الفترة الواحدة على جميع مراكز المملكة تم استثناء بعض القرى والهجر من هذا القرار وتم تكليفهم بالعمل أثناء إجازة رسمية ((الخميس سابقاً- السبت مؤخراً)) دون تعويض مالي أو تعويض بأيام راحة وفقاً لنظام ولائحة التعويض الصادر من وزارة الخدمة المدنية عن العمل أيام العطل الرسمية كما تم تكليف البعض بدوام الفترتين دون غيرهم في قرار يجافى العدل والمساواة.

لماذا .. الآن ؟

ويوضح الموظف عبدالله البشري من صحة القصيم انه بعد عشر سنوات من العمل بنظام الفترة الواحدة في المستشفيات والمراكز الصحية يكتشف مدير الشؤون القانونية في الوزارة محمد الدوسري أن هذا الدوام غير قانوني، وتساءل: ماذا عن المراكز في القرى التي كانت تعمل طوال هذه السنوات العشر بمعدل ٢١٤ ساعة شهرياً متجاوزة الحد الأعلى للائحة الصحية والتي تنص على ان الحد الأعلى هو ٢٠٨ ساعات؟ لماذا صمتت الشؤون القانونية عن هذا الظلم طوال هذه السنوات بالرغم من المناشدات العديدة التي كانت تأتيهم من المتضررين؟!

وقال إن الفني يصرف له بدل فرق ساعات عمل ٢٠% من اساس الراتب وليس بدل تفرغ بمعنى انه غير ملزم بالمناوبات.

وتساءل: لماذا يكلف الفني بالعمل بعدد ساعات زائدة عن ١٧٦ ساعة في الشهر بالرغم من انه لا يصرف له بدل تفرغ؟!

وأضاف: ساعات العمل الرسمي لموظفي الدولة هي ٧ ساعات يومياً اي ١٥٥ ساعة شهرياً وبعد إضافة ٢٠% يصبح الدوام ٨ ساعات في اليوم اي ١٧٦ شهرياً أضف الى ذلك ان ساعات المناوبة المنصوصة عليها في اللائحة لا تضاف للدوام الرسمي أنما عند الحاجة.

واستطرد: لم ينصفهم في هذا الموضوع سوى الوزير المكلف سابقا المهندس عادل فقيه الذي وجه بسرعة تدارك هذه الخطأ الفادح وقرر توحيد عدد الساعات لجميع الكادر المشمول باللائحة الصحية.

تضارب القرارات

يلتقط الموظف عيسى العوفي من صحة المدينة طرف الحديث قائلا: نعاني نحن موظفي المراكز الصحية في وزارة الصحة من تضارب قرارات المسئولين، فيما دعت الموظفة أم محمد من صحة القنفذة إلى الاستماع إلى مطالب موظفي المراكز الصحية واتخاذ القرار المناسب على ضوء تلك.

الدوسري: دوام المراكز مسؤولية الإدارة العامة

أوضح مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الصحة محمد بن علي الدوسري لـ«المدينة» إن دوام المراكز الصحية مسئولية الإدارة العامة لشؤون المراكز والبرامج الصحية مشيرا إلى أن الإدارة القانونية قامت بتوضيح الجانب القانوني فى هذا الخصوص.

واوضح أن من مهام ومسئوليات الادارة القانونية تقديم المشورة القانونية لوحدات الوزارة ومرافقها الصحية ودراسة العقود التي ترتبط بها الوزارة مع جهات أخرى؛ للتأكد من نظاميتها، وإبداء توصياتها ومرئياتها بشأنها وإعداد ومراجعة مشروعات الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية والتعاميم ومشروعات الأنظمة التي تحال إليها من جهات أخرى، وإبداء الرأي القانوني ومرئياتها وتوصياتها بشأنها.

وأشار إلى أن من بين المهام أيضا المشاركة في عضوية الهيئات الصحية الشرعية ولجان مخالفات أحكام الأنظمة الصحية ولجان فحص العروض، واللجان الأخرى التي تشكلها جهات الاختصاص بالوزارة والمشاركة في التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة في الشكاوى والمخالفات التي تنسب إلى الوزارة أو منسوبيها وتمثيل الوزارة أمام الجهات القضائية والهيئات القانونية والرقابية والجهات ذات العلاقة بالأعمال القانونية للوزارة.

وكان وزير الصحة السابق المكلف المهندس عادل بن محمد فقيه قد أصدر قرارًا يقضي بتعديل دوام مراكز الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بدءًا من غرة شهر صفر لعام 1436هـ.

ووفقًا للتعميم الصادر، يبدأ تطبيق نظام دوام الفترة الواحدة في جميع المراكز الصحية، بحيث يكون الدوام من الأحد إلى الخميس للكادر الصحي من السابعة والنصف صباحًا إلى الساعة الرابعة والنصف مساءً، في جميع المناطق، ويمكن تأخيرها نصف ساعة وفقًا لمصلحة العمل، ويتم تعويض ذلك في نهاية اليوم.

تشغيل الأطفال في صناعية جدة.. ظاهرة تتسع ورقابة غائبة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
اضغط هنا

عبدالعزيز الغامدي - جدة تصوير- منصور البلوي، محمد الطالبي
اتسعت ظاهرة تشغيل الأطفال الأفارقة في صناعية جدة وبشكل عشوائي وبصورة تكسر الأنظمة وعلى الرغم من وجود جهات عدة مهمتها «رقابية» كالبلدية ووزارة التجارة والجوازات إلا أن هؤلاء الأطفال لا يزالون يعملون تحت قسوة وألم الفقر بأجر100 ريال أسبوعيًا ويأتون من الصباح الباكر حتى مغيب الشمس.
قامت «المدينة» بجولة ميدانية على الورش التي يعمل بها هؤلاء الأطفال والتقت بعدد منهم.

مستقبل تعليمي

خليل من الجنسية التشادية - 16 عامًا - قال لم أدخل المدرسة بسبب عدم حصولي أنا وعائلتي على الإقامة التشادية وأن أجبرت على تلك الأعمال الشاقة بسبب ليس لدي مستقبل تعليمي واتجهت إلى عالم التعب وإجهاد النفس بسبب الفقر والحاجة وأضاف: أنا منذ 3 سنوات وأنا أعمل وأتنقل بين العديد من الورش بأجر أسبوعي لا يتجاوز 150 ريالًا، ونحن الكثير من الأطفال يملأون الورش والمصانع. وقال الطفل عثمان من الجنسية التشادية 14 عامًا يعمل بأحد ورش الميكانيكا مختصرًا معاناته قائلا: أنقذونا من سطوة المال، نحن أطفال نريد أن نعيش الطفولة نريد أن ندرس نريد أن نلعب ما ذنبي أن أعمل يوميًا في هذه الورشة لساعات طويلة بلا راحة لتوفير لقمة العيش لي ولعائلتي والكثير من الأطفال في الصناعية يتحملون مصاريف عائلتهم واختتم تصريحه قائلاً: يجب أن يتم مراقبة أصحاب الورش.

فوق الطاقة

على عبدالجبار صاحب ورشة سمكرة سيارات قال يختلف أصحاب الورش منهم الطيب ومنهم السيء وهنالك من لا يراعي فقرهم وصغر عمرهم، وتابع أيضًا نشغلهم معنا أفضل من أن يتجهون إلى طرق أخرى ممنوعة نحن نحتويهم ولو كان بمبالغ بسيطة وذكر مختار أجمل صاحب ورشة سيارات قائلا: يأتونا بشكل مستمر طالبين لقمة العيش ومحتاجين المساعدة ويعملون معنا بمشاغل بسيطة جدًا ليس فوق طاقتهم وقال: لا نستفيد منهم كامل الاستفادة ولكن ننظر إليهم من باب الأجر والمساعدة وليس من باب الاستغلال لفقرهم.

تعلم الحرفة

جمال احمد صاحب بنشر للسيارات: لا توجد إشكالية من أن يعمل الطفل في مثل هذه المحلات وذلك حتي يتعلم حرفة تفيدة في المستقبل وأنا من الذين يعمل لديهم مجموعة من الاطفال أعلمهم وأجعلهم ينضبطون في العمل وأقتطع لكل واحد مبلغ 100 ريال أسبوعيًا مقابل الأعمال التي يقومون بها، وقال المواطن حامد عصام: أتعجب وأحزن في نفس الوقت على أمرهم وحالهم كيف يعمل أطفال بهذا العمر في تلك الأعمال الشاقة على الكبار أنفسهم وذكر يجب على الجهات المختصة ترتيب وتنظيمهم وتكثيف الجولات الميدانية عليهم وفرض الغرامات على أصحاب الورش المشغلة لهم حتى لا يتوسعوا في إجرامهم على حقوق الإنسان.

المخدرات والسرقات.

المواطن عبداللطيف أحمد قال: إن مثل هؤلاء الأطفال يتم استغلال فقرهم وصغرهم في أمور لا تحمد عقباها مثل المخدرات والسرقات وغيرها وهم يتعرضون لتعنيف بشكل مستمر من ظروف الحياة القاسية وهم مجهولو الهوية لا تستطيع معرفة اسمه أو سكنه أو معلومات عنة يجب أن تتكاتف الجهود لحصرهم وتنظيمهم أو ترحيلهم إلى بلدانهم.

زين العابدين: ملف عمالة الأطفال شائك ومرتبط بقضايا عدة

عضو «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» الدكتورة سهيلة زين العابدين شددت على ضرورة فتح ملفات عدة في حال فتح ملف عمالة الأطفال في السعودية والذي تراه شائكًا ومرتبطًا بقضايا عدة، منها: النفقة، والحضانة وحق تعليم الطفل معتبرة القضاء «أحد الأسباب الرئيسة في زيادة عمالة الأطفال، لعدم سرعة البت في قضايا النفقة والطلاق وغيرها من

المطالبات الحقوقية فيكون الطفل هو المتضرر وقد يلجأ إلى العمل، إما هروبًا من واقعه، أو بسبب الحاجة المادية، والأهم هو الفقر الذي يعتبر سببًا رئيسًا لعمالة الأطفال وتشير زين العابدين إلى استراتيجية مكافحة الفقر التي»لم نعد نسمع عنها شيئًا، ولم نرَ آثارها»، متسائلة عن الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية في «مكافحة الفقر».

آل طاوي: نراقب الظاهرة وغرامات على أصحاب الورش

مدير الشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي قال: إن هنالك لجنة معنية بهذا الموضوع ومكونة من مكتب العمل و الجوازات ووزارة الشوون الاجتماعية تعمل جاهدة للسيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة ويجب فرض الغرمات القصوى على أصحاب الورش وأبائهم الذين سمحوا لهم في ذلك وأضاف: إن دور الشؤون الاجتماعية يهتم بإيواء الأطفال الذين يتم تجميعهم من قبل الجوازات ورعايتهم أفضل رعاية كما يتم أخذ توقيع على تعهد خطي من عدم تكرار هذة الفعلة وإذا كان أجنبيًا ومجهولًا يتم تسفيرهم من قبل الجوازات ولا يتم إدخالهم إلى مراكز الإيواء.

دوام معلمات "النائية" 3 أيام في المدرسة ويومان في إدارة التعليم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150112/Con20150112746594.htm

نادر العنزي (تبوك)

فيما تبدأ وزارة التربية والتعليم اعتبارا من الفصل الدراسي الثاني تطبيق برنامجها التجريبي على مدارس البنات الوعرة والبعيدة بهدف تخفيف معاناتهن في تنقلاتهن اليومية والمحافظة على مستوى تحصيل الطالبات في تلك المدارس، كشف قرار لسمو الوزير الأمير خالد الفيصل، أن المعلمة في المدارس التي انطبقت عليها شروط البرنامج تخير بين إكمال الأيام المتبقية في نفس مدرستها، أو تكليفها بناء على طلبها في أقرب مكتب للتربية والتعليم إلى سكنها في نطاق إدارة التربية والتعليم على أن لا يترتب على الوزارة أي التزام مالي مهما كانت مسافة التكليف وفق طلب خطي وتنازل عن حقوقها المالية إن وجدت.

وأصدر سمو وزير التربية والتعليم قرارا بتنظيم العمل في تلك المدارس الوعرة والبعيدة بواقع خمسة أيام للطالبات وثلاثة أيام للهيئة الإدارية، وذلك بالتناوب بينهن، على أن يتم إعداد الجدول المدرسي وتكييفه ليكون العبء التدريسي للمعلمة ثلاثة أيام، وتطبق الخطة الدراسية المخفضة على المرحلة الابتدائية.

وأعطى الوزير الصلاحيات لمديري التربية والتعليم بتأخير الدوام الرسمي في المدارس المعتمدة في البرنامج مدة لا تزيد على ساعة من وقت بدء الدوام الرسمي وتقليص زمن الحصة الدراسية إلى 40 دقيقة وفقا لظروف كل مدرسة.

وأكد سموه على ضرورة الرفع كل عام بالمدارس التي تنطبق عليها المعايير المعتمدة من قبل إدارات التربية والتعليم، ويكون قرار شمولها واعتمادها من وكيل الوزارة للشؤون المدرسية.

مطالبات بمكاتب عقارية نسائية وإلغاء شرط "الأبناء" في الوحدات السكنية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150112/Con20150112746600.htm

أمنية خضري (جدة)، صباح مبارك (مكة المكرمة)

طالبت كوادر نسائية بإيجاد هيئة عليا للعقار لحل المشاكل العقارية بشكل مباشر ومنح المرأة التي ليس لديها أبناء حق التقديم للحصول على وحدة سكنية، وتمكين المكاتب العقارية والمطورين العقاريين من المساهمة في تشييد الوحدات السكنية لتسريع آلية التنفيذ، ومنح المستفيدين والمطورين العقاريين خيار بناء عدة نماذج للوحدات السكنية، لتلبية كافة الأذواق والاحتياجات.

كما طالبن باتخاذ إجراءات أكثر فعالية لكبح جماح أسعار الأراضي والعقارات، والارتفاع المستمر في الإيجارات، وضبط العلاقة بين الملاك والمؤجرين بما يحفظ حقوق الطرفين.

تشجيع مساهمة القطاع الخاص

بداية، تطالب الخبيرة والمطورة العقارية ازدهار باتوبارا وزير الإسكان باتخاذ خطوات عاجلة لسرعة توزيع الأراضي السكنية في منطقة مكة المكرمة وتجهيز البنية التحتية من أجل التنفيذ «حتى نشعر كمطورين عقاريين أن هناك خطوات فعالة في هذا الاتجاه»، وتقترح أيضا أن تتاح الفرصة لكافة المكاتب العقارية والمطورين العقاريين في محافظة جدة للمساهمة في تنفيذ بناء الوحدات السكنية من أجل تسريع آلية التنفيذ، ومنح المستفيدين والمطورين العقاريين خيار بناء عدة نماذج للوحدات السكنية.

هيئة عليا للعقار

من جهتها، طالبت نائبة رئيس اللجنة العقارية في غرفة جدة شروق السليمان بإيجاد هيئة عليا للعقار لحل المشاكل العقارية بشكل مباشر ومنح المرأة التي ليس لديها أبناء حق التقديم للحصول على وحدة سكنية، إضافة إلى التوسع في افتتاح الأقسام النسائية مع الجهات ذات العلاقة بوزارة الإسكان لتفعيل نظام البصمة للمرأة.

وأكدت أهمية تضافر جهود وزارة الإسكان مع وزارتي التجارة والعدل للتعريف بالتحديثات والأنظمة لمستخدمي مشروع الدليل العقاري، والسماح بتعدد الأدوار في مخططات مثل شمال جدة من أجل بناء مساكن أكثر لمتوسطي الدخل بالتنسيق مع البلديات.

التأجير للمرأة

وتطالب المستشارة الأسرية فاطمة المارديني بالاهتمام والتركيز على أنظمة التأجير للمرأة فهناك عرف بين أصحاب الأملاك بعدم تأجير الشقق السكنية للمرأة إلا بحضور محرم لها أو معرف يقوم بتوقيع العقد، وفي ذلك تشديد عليها فقد تجد صعوبة في الحصول على معرف أو تهرب الأقارب من خدمتها في ذلك، بينما هي قائمة بذاتها ولها وظيفة تدبر بها أمورها.

وتقول سيدة الأعمال فاطمة قربان: أرى أن تتخذ وزارة الإسكان أنظمة صارمة في مواجهة بعض أصحاب الأملاك من مؤجري الشقق السكنية والفلل الذين يقومون بإخراج المستأجرين بدون أسباب مقنعة، كذلك لابد من تحديد أسعار الشقق حسب المناطق والمساحة للحد من الارتفاع المستمر للإيجارات بصورة لا تتناسب والوحدات المعروضة.

سمسرة نسائية

أما حياة المعروفة بـ«أم عبدالله» وتعمل في مجال العقار والسمسرة والوساطة في تأجير الشقق والبحث عن ما يناسب المستأجر منذ ثلاث سنوات، فتشير إلى أنها تحاول جاهدة للعمل والكسب رغم ما قد تتعرض له من مضايقات البعض وعدم

المصداقية في الطلب والعرض، ولكل ذلك فهي تنادي بتأسيس جهة مسؤولة تنتمي إليها المرأة الراغبة في العمل في المجال العقاري الحر.
بدورها تطالب «أم عامر» والتي تعمل كذلك في سوق العقار، بفتح مكاتب عقارية نسائية لمزاولة المهنة بصفة رسمية وإقامة دورات تدريبية تعليمية من قبل الغرف التجارية، حتى تجد المرأة القبول الاجتماعي لممارسة هذه المهنة أسوة بالرجال، وتؤكد أن التجارة بأنواعها ليست مقتصرة على الرجال، بل كثير من النساء تفوقن في هذا المجال على الرجال.

أولياء الأمور يشكون من غلاء المراكز الخاصة

جهاز وحيد للأكسجين لا يكفي أطفال التوحد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150112/Con20150112746783.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
بين غياب المراكز والمستشفيات المتخصصة في علاج التوحد في محافظة الطائف بشكل خاص، والمملكة بشكل عام، وبين ارتفاع الأسعار وتكاليف الرعاية في المراكز الخاصة التي تبحث عن المكسب المادي بشعارات رنانة تجذب أسر المرضى تظل النتائج المرجوة من العلاج مخيبة للآمال، فيما يحمل أولياء الأمور الجهات المختصة مسؤولية علاج أطفالهم.
ولا تتردد المراكز الخاصة في نشر الإعلانات في جميع وسائل الإعلام لجمع أكبر عدد ممكن منهم وبأسعار وصفها البعض بأنها «نار» جراء ارتفاعها، ناهيك عن عدم جدواها ما يجعل مستقبل هؤلاء الأطفال مجهولا.
محمد المالكي ولي أمر أحد أطفال التوحد، يؤكد أن عددا من المراكز تفتقد لأن تكون متخصصة لعلاج التوحد في الطائف وتحتاج متابعة من قبل الجهات المختصة للاطلاع على ما تقدمه هذه المراكز والخدمات والمؤهلات لهؤلاء العاملين بها حتى لا ينجرف المواطنون خلف شعاراتهم، مشيرا إلى أنه يدفع 2500 ريال شهريا لأحد المراكز لعلاج ابنه بين تدريب وسلوك وعلاج، وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة لإمكاناته، لافتا إلى أن العديد من الأسر غير قادرة على توفير هذا المبلغ، حيث يوجد عدد كبير من الأسر لديهم أكثر من طفل في المنزل مصاب بالتوحد والإعاقات المختلفة، وهذه الحالات يجب أن تبدأ الجهات ذات الاختصاص بتوفير مراكز مختصة لها تحت إشراف وزارة الصحة أو الشؤون الاجتماعية.
منير العتيبي يشير إلى أن أطفال التوحد يحتاجون للعلاج بالأكسجين المضغوط وهذا العلاج ينصح به العديد من الأطباء في المستشفيات العالمية، ورغم وجود جهاز واحد في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي في الطائف يقدم خدماته تحت إدارة شباب سعوديين إلا أن الأهالي يتمنون من الشؤون الصحية في الطائف زيادة عدد الأجهزة وتحويل ذلك الى قسم للأكسجين المضغوط كونه يخدم المرضى المصابين في المستشفى من حالات الجروح والسكري والاطفال الآخرين المحولين من مستشفى الاطفال. وأشار المواطن خلف الغامدي إلى ان الاسعار تختلف من مركز لاخر حيث تتراوح من 1500وحتى 2200ريال حسب الخدمات التي يدعيها هؤلاء خلاف الجلسات الخاصة التي تقدمها المراكز للمرضى والرعاية المختلفة والتي أرهقت كاهل المواطنين وأسر مرضى التوحد وذوي الاحتياجات الخاصة.
وفي الوقت الذي كشف مصدر مسؤول في الشؤون الصحية في محافظة الطائف أن الجهاز الحالي في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي يقدم خدمات جيدة للمرضى، حيث حقق نتائج جيدة للعديد من الحالات، مستدركا أن الجميع يتطلع في القريب العاجل لتوفير عدد أكبر من الأجهزة في المستشفى حتى يقدم الخدمات الطبية بالشكل المأمول لجميع المرضى والمعاقين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نقل المعلمات .. هناك حلول أخرى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/12/article_921945.html

فهد العيلي

اتخذ وزير التربية والتعليم خلال الأسبوعين الماضيين، قرارين شجاعين في محاولة للحد من حوادث المعلمات، وكان لهما صدى واسع في الميدان التربوي، ولا أبالغ إذا قلت إنهما أولى الخطوات العملية في تاريخ الوزارة التي كانت تكتفي بالتعزية، وكان الأمر لا يعنيها، وهذا ما يميز منهج خالد الفيصل الإداري، حيث التفاعل السريع والاتجاه إلى الحلول مباشرة.

وأتمنى من وزير التربية مثلما اتخذ هذه القرارات الجزئية أن ينظر إلى حركة التعيين والتنقلات السنوية بشمولية أكبر، وسيتضح للوزير أن الوزارة نفسها من حيث تعلم أو لا تعلم قد أسهمت في صنع قضية متضخمة من لا قضية.

فالوزارة- كما قلت في مقال سابق- كانت تعاني داء المركزية القاتل، وحاولت تفكيك جزء من هذه المركزية بمنح مزيد من الصلاحيات للإدارات التعليمية والمدارس خلال العامين الماضيين.

أخطاء هذه المركزية القاتلة ظهرت بوضوح في نتائج نقل وتعيين المعلمين والمعلمات.

بالأرقام بلغ عدد المتقدمين لحركة النقل العام الماضي 56153 معلما ومعلمة، وهو رقم كبير جدا، يدل على خلل واضح لتراكم الأخطاء.

تمت تلبية رغبة 19385 فقط بنسبة 35 في المائة من المجموع الكلي للمتقدمين. ولولا سلطة الوزارة المركزية لما وصل الرقم إلى هذا العدد، ولأمكن تخفيف 80 في المائة من المتقدمين، وحل مشكلاتهم تماما، وربما لا يتجاوز عدد المتقدمين 15 ألف معلم ومعلمة لو امتلكت الوزارة الشجاعة وتخلت عن احتكار صلاحياتها في كل مناطق النقل من مدن وقرى وهجر.

على سبيل المثال، لا تبعد الخبر عن الدمام إلا 20 كيلومترا، ومع ذلك لا يستطيع معلم أو معلمة الانتقال إليها إلا عن طريق الوزارة، والأمر ينطبق على مناطق متقاربة جدا في مدن أخرى مثل "جدة - خليص"، أو "الرياض - القويعية"، أو "مكة – الجموم"، أو "الطائف - بني سعد"، كان بالإمكان النقل إليها عبر إدارات التعليم، لكن مركزية الوزارة ألغت دور إدارات التعليم، وأضافت مزيدا من الأعباء، وضخمت أعداد المتقدمين للنقل، وبالتالي قلت الفرص أمام المتقدمين وزادت سنوات الانتظار.

وكان الأولى بالوزارة أن تكتفي بمتابعة طلبات النقل بين المناطق الكبيرة لإدارتها التعليمية، وتترك تفاصيل التوزيع لإدارات التعليم ومكاتب التربية، ولا تشغل نفسها بأكثر من ذلك.

تستطيع الوزارة أن تحل المشكلة من الجذور من خلال التعيين في المناطق الرئيسة، وليس هذا الحذف العشوائي، فهناك عشرات الخريجين والخريجات الذين تم تعيينهم من الشمال إلى الجنوب والعكس أيضا، وفي التخصصات نفسها، ما يعني أن الأمر يخضع للعشوائية أكثر منه إلى الاحتياج، وهو ما يحمل الوزارة أعباء النقل، وإعادتهم إلى أعمالهم مرة أخرى، ناهيك عن الجهود التي تستنزف في جمع البيانات وفرزها كل عام.

يجب أن تمضي الوزارة في هذا الاتجاه، وأن تتجاوز الخوف من الأفكار التقليدية المعارضة، والخوف من المحسوبيات، التي قد تفشل الأمر في ظل وجود أنظمة إلكترونية حققت كثيرا من الوضوح والشفافية للمتقدمين، وتكتفي الوزارة بدورها في المتابعة والتخطيط والإشراف.

فهناك آلاف المعلمين والمعلمات بحاجة إلى الاستقرار الأسري والاجتماعي ليكون أداؤهم أفضل، هل تسمعهم أيها الوزير الخبير؟\

معادلة السكن والوظيفة

على النحو الذي وفرنا فيه المسكن فإن توفير الوظيفة لا يقل أهمية عنه

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
اضغط هنا

سعيد محمد بن زقر

على وقع أزمة 2008 المالية حضرني سؤال تأملي وخطرت لي إجابته من مقاربات نعايشها بصورة يومية وهي تراجع ثراء العاملين في قطاع الأعمال رغم إخلاصهم وتفانيهم في مقابل زيادة إيرادات أصحاب الأصول. واتضحت لي الصورة أكثر حين تأملت في معدل العائد على أصحاب الشركات بالمملكة مقارنة بالعائد على العاملين وقادني التأمل للتوسع وسبر أغوار علاقات أخرى تربط بين مديري المصارف بأصحاب المصارف وبينهم وأصحاب الأعمال واستنتجت أن المعادلة تختلف في الدرجة من حيث إن ثراء مديري المصارف أقرب لأوضاع أصحابها وأن التباين في العائد على الطرفين ولكن حجم مصالحهم له علاقة وطيدة باسباب نكسة 2008م ، ولهذا خلصت إلى أنه يصح أن نقول بأن خلف كل أزمة مالية فوائد ربوية مرتفعة. لأن المعادلة غاية في الوضوح فالعامل الذي يكون في وضع مالي معقول ينفقه وينصرف ايرادات في جيوب أصحاب الأصول لأن العكس صحيح متى تراجع دخل العامل تراجعت الإيرادات ومعها أرباح الشركات مما يدخل الاقتصاد كله في دورة هبوط وركود وأرجحة وإفلاسات وأزمات مالية.

أي أزمة مالية تتولد من الزيادة الحادة في ثراء أصحاب المصارف في مقابل تراجع حاد في جيوب المستهلكين لأن الزيادة في الأصل أخذت من جيوبهم وللتوضيح نشير بأن العامل حينما يدفع مقابل رغباته الاستهلاكية أو الأساسية فإن دخله المحدود لا يقابل التزاماته كلها فيضطر للاقتراض من المصارف مما يترتب عليه فوائد ربوية تسحب ثراءه لصالح أصحاب المصارف ومدرائها ومن المفارقات أنه كلما استدان الفرد كلما تضاعفت الفوائد ولهذا من تلك المعادلة تتضح مفارقات الدخول ويتبين الخلل.

صحيح أن الأرزاق بيد الله واللهم لامانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولكن يظل الخلل في الدخول فعلاً بشرياً محضاً وقد يكون طمع فرد دفعه لمخالفة الأنظمة الاقتصادية بابتداع مشتقات ربوية تنتج أزمة سببها استغلال الآخر ولهذا هناك اجماع بأن لا سبيل للخروج من دائرة هذه الأزمات إلا بعقيدتنا أو بما أشار اليه البروفسور راندو راي حين تساءل لماذا نبني مساكن للذين ليس لهم مساكن ولا نكون وظائف للذين لا تنقصهم سوى الوظيفة؟ والحال كذلك فإن الحاجة للسكن تعادل الحاجة للوظيفة والمقصد ليس زيادة البطالة المقنّعة كما يحاجج البعض ولكنها لتفعيل الطابع الاجتماعي لتحقيق هدف اقتصادي بزيادة الطبقة الوسطى التي تعكس توفر العيش الكريم والحياة اللائقة للفرد وهو دور يقوم به دائما القطاع العام ولعله من أهم أدواره إذ إن مساندته المواطن تدمجه في العملية الاقتصادية وإلا فإن قعوده خسارة فضلا أن أنه يجعله عالة على الاقتصاد باعتماده على صناديق الاعانات ومن المفيد التذكير بأننا في عصر المال الفيات وفيه تستطيع الدول اصدار أي كمية من المال لتشغيل الأيدي العاملة وليس ثمة قيد عليها إلا خشية التضخم ولهذا السؤال ملح، لماذا لا نُكوِّن وظائف للذين لا تنقصهم إلا الوظائف؟

إن الإجابة ستقودنا لأفضل الاختيارات ولمنطق سليم، فعلى النحو الذي وفرنا فيه المسكن فإن توفير الوظيفة لا يقل أهمية عنه. ومع ذلك المزيد من التأمل والتفكر ربما ألهمنا الوصول لنخفف وقع البطالة على الفرد ونتجنب في نفس الوقت الوقوع بالأزمات المالية أيا كان حجم اقتصادنا وقوة أثره على الاقتصاد العالمي.

صحيفة يومية شاملة
الشرق
http://www.alsharq.com

ضَراوةُ حرب الحوادث!

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/01/12/1279198

جمعان الكرت

هل بالفعل نسبة الحوادث المرورية ترتفع بين «فئة الشباب» أيام الاختبارات؟ سؤال جدير بالإجابة عنه سيما وأن إدارات المرور وعلى مستوى كافة مدن ومناطق المملكة تكثف جهودها من أجل ضبط الحركة المرورية خصوصاً في الميادين القريبة من المجمعات المدرسية للبنين والبنات، يقفز سؤال آخر إلى السطح هل للتوتر النفسي سبب في ذلك؟ إذا كان كذلك فإن المتسببين بعضهم ليسوا من المنتظمين في الدراسة بمعنى أنهم يجيئون بمحض إرادتهم إلى المدارس، إذن تتشظّى المسببات فهناك ما هو متعلق بالطالب نفسه بسب التوتر والإرهاق وقلة ساعات النوم، ومنها ما ينجم عن آخرين كانوا على مقاعد الدراسة ولربما فشلوا في دراستهم وكنوع من ردة الفعل السلبية بمحاولة التأثير في الطلاب المنتظمين، وحين ندقق في نسبة الحوادث المرورية على مستوى السعودية نلحظ أن عدد الحوادث وصلت إلى أكثر من 300 ألف حادث سنوياً، أي بنسبة 67 حادثاً في الساعة، مكلفة الدولة خسائر مادية وبشرية فادحة تصل إلى 13 بليون ريال سنوياً، فضلاً عن إشغال 30% من أسِّرة المستشفيات بالذين تعرضوا إلى إصابات من جراء الحوادث المرورية القاتلة، ويؤكد الدكتور مازن خياط عضو مجلس الشورى بأن السعودية من أكثر دول العالم من حيث الخسائر البشرية فهي تسجل 7000 ضحية بواقع 21 حالة وفاة يومياً، خلاف الذين يتعرضون للإعاقة الجسدية والعقلية بمعدل 2000 معاق سنوياً، والمحزن أن الشباب بين 15و40 سنة هم من يستحوذ على النسبة الأعلى، وبحسب تصريح العميد الدكتور على الرشيدي الناطق الإعلامي للإدارة العامة للمرور أن معظم الحوادث المرورية كانت نتيجة السرعة الزائدة بنسبة 24.6% أما تجاوز الإشارة فقد استحوذت على 21.4% ومعظم الوفيات تحدث في الطرق الخارجية بنسبة 60% والشباب هم من يسجل النسبة الأكبر 72%.وهذه النسب المرتفعة تعطينا دلائل بأننا نعيش أزمة حوادث مرورية، كما تفضي بنا إلى تفسير لربما يكون صحيحاً، فنحن لا ينفع معنا النصح والتوجيه والإرشاد والتحذير والعقاب، ولو أن تلك الأساليب أدّت إلى جدوى نافعة لما تفاقمت نسبة الحوادث عاماً بعد عام، بل إن أرقام ضحايا الحوادث المرورية تفوق ضحايا أشرس الحروب، لنصل إلى قناعة بأن الحوادث أكثر خطورة من الحروب ذاتها ومع الأسف نحن بمحض إرادتنا نختار هذه الحرب اللعينة ضد أجسامنا وأرواحنا وممتلكاتنا، فكانت النتيجة الحزينة الضحايا والمعاقين والخسائر البشرية والمالية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية و..و..، لنصل إلى أسئلة ربما تقفز من خارج الأقواس هل هناك أساليب لم تظهر كبدائل مناسبة لعلاج هذه المشكلة التي تؤرق كل الأسر السعودية؟ وهل نستطيع بالبدائل المقترحة أن نخفف من نزيف الدم المراق على صفحة الإسفلت؟ الذي أعرفه أن هناك كثيراً من المحاضرات تُلقى في أحضان الجامعات والمدارس بكافة المراحل، ولم نُجدِ نفعاً، وأعرف أن وسائل الإعلام بكل أنواعها تشارك في التنبيه والتحذير بعرض الصور المؤلمة التي تبين بشاعة الحوادث وما تؤول إليه من ضحايا ومعاقين.

إذن ما الحل؟ هل ساهر قدَّم الخدمة المبتغاة من وجوده؟ أم أنه ركَّز على التحصيل المالي ومضاعفة قيمة المخالفات وبذا يحتاج هو الآخر إلى تعديل، هل الطرق هي السبب أم المركبة أم السائق ذاته؟ هل درجة الوعي لدينا ضعيفة بحيث لا نستوعب الدروس والعبر؟ ولمّا كنّا غير قادرين على ضبط أنفسنا فيمكن أن نلجأ إلى حلول لعلها تكون مناسبة وهي الاتفاق مع الشركات المصنعة بحيث لا تزيد السرعة عن 100 كيلو في الساعة خارج المدن أما في الداخل فيكون أقل من هذا الرقم بكثير، ونحتاج إلى حرمان السائق من رخصة القيادة الذي يكون سبباً مباشراً في 3 حوادث في العام، وكذا نحتاج إلى دراسة المواقع التي تكثر فيها الحوادث فلربما المنعطفات أو الانحدارات أو ضيق الطريق أو كونه منفرداً،

نحن بالفعل إزاء حرب شرسة إما بالتغلب على كل المسببات، أو الرضوخ لها ونُقّدم كل عام ما يزيد عن 7 آلاف ضحية، وهي الخسارة الكبرى والألم الذي يتشظَّى بين الضلوع.
ومضة: هل الحوادثُ المرورية تَعُضُّ أم تَعِظ ؟ يبدو أنها تَعُض بأسنانِها وضروسِها الشرسة والمميتة.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م

اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 21 ربيع أول 1436هـ - 12 يناير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4040484